العرب
الأربعاء 2020/03/11
السنة 42 العدد 11643

القطن المصري يفقد مكانته سيّدا في السوق العالمية

السياسات الحكومية والتغيرات المناخية تحوّل زراعة القطن إلى عبء

لعقود طويلة، ظلّ القطن المصري سيّد الأسواق العالمية، وفخر المصريين الذيــن اعتبروه رمزا ثقافيا و"هرما رابعا"، لكن اليوم تمر هذه الصناعة بعدة تحديات تهددها وتجعلها تســجل تراجعا في السوق العالمية وغير قادرة على المنافسة.

القطن المصري الشهير يحتضر

القاهـرة – فـي العـام 1994، تخلـى المصـري الأميركـي الـذي ترعـرع في كاليفورنيـا، أيمـن نصـار عن دراسـته فـي جامعـة كولورادو، وعـاد إلى مصر ليسـتثمر في زراعـة القطـن المصري، الذهـب الأبيض الذي ظـل لعقود طويلة فخر صناعة الأقمشـة فـي جميع أنحاء العالم، وماركة مسـجلة مصرية شـأنها شـأن زيت الزيتـون الإيطالـي والنبيذ الفرنسي.

تتحدث ياسمين السـيد، في تحقيق مطـول نشـرته مجلة ذو نيويـورك، عن تجربـة نصـار وترسـم صـورة يملأها حنين إلى عهد كانـت فيه علامة "القطن المصـري" تـدل علـى النسـيج الناعم والفاخر المصنوع من مادة اعترف العالم بجودتها، لكن هذه المادة تواجه تحديات عدة اليوم تبدأ بالسياسات الحكومية ولا تنتهي عند التأثر بالمتغيرات المناخية، مرورا بتقلص مساحة الأراضي الزراعية وأزمة الميـاه، ما يجعل السـيد تعنون تحقيقها بـ"نهاية القطن المصري".

حسين عبدالرحمن

استعادة جودة القطن طويل التيلة أمر صعب

وليد السعدني

ارتفاع درجات الحرارة أثر على إنتاج القطن

يبـدو عنـوان التحقيـق سـوداويا ومتشـائما، لكنه يلامـس الحقيقة، وفق خبـراء وأهل الصنعة ممن تحدثت معهم "العرب" حول ما يعانيـه هذا القطاع من تحديـات وهل حقّا يمكن القول إن القطن المصري الذي يشـتهر بجودته، يحتضر اليوم؟

عقبات متراكمة

بيـن أعـوام 2006 و2016، انخفـض إنتاج القطن المصري بنسبة سبعين في المئة، وألقت تقاريـر بحثية باللوم على سياسـات الحكومة المتعثرة والمتغيرة وعلـى تدهـور جـودة البـذور. ويبدو قطـاع القطن المصري اليـوم عاجزا عن الحفاظ على شـهرته في السوق المحلية والعالميـة أمام منافسـه الأشـهر قطن البيمـا الأميركـي. ويحتاج تجـاوز هذا الوضـع إلى جهود كبيرة ليتمكن القطاع من تجاوز العقبات المتراكمة.

وعندمـا قـررت الحكومـة تحريـر قطاع القطـن، أوقفت دعم مزارعي القطن المباشـر، وأفسـحت المجال للشـركات الخاصة التي أصبحـت تتاجر في بذور القطن بحرّية.

ومع تحول زراعـة القطن إلى عبء، طالـب الرئيـس المصـري عبدالفتـاح السيسـي بإعادة قطاع القطن إلى سابق عهـده. وكلـف الحكومة بوضـع تصور متكامل لمنظومة القطن بجميع محاورها الزراعية والتجارية والصناعية، استنادا لعدد من الثوابت الأساسـية التي ترتكز علـى تعظيم الاسـتفادة مـن الإمكانات المتاحـة، وتعهـدت الحكومـة بعـدم خصخصة مصانع النسـيج للاسـتفادة من القطن المحلي.

لكن، تصطدم الرغبة الجديدة بجملة من التحديـات التي تقلّص مـن إمكانية عودة زراعـة القطن إلى سـابق عهدها، لأسـباب تتعلـق بفلسـفة الحكومة في تعاملها مع المزارعين الذين تركتهم دون أن توفـر لهم الضمانات التي تشـجعهم على زراعـة القطن والحد من الخسـائر التي يتعرضون لها.

تحاول الحكومـة المصرية اليوم أن تعيد بوصلة الاهتمام بزراعة القطن، لكن دون آليات واضحـة ومخططات محددة. وأصبـح المزارعـون أنفسـهم يعانون مشـكلات مالية ضخمة بعد أن تعرضوا لخسـائر فادحة جعلتهـم يتجهون إلى زراعة الفواكه والخضـروات التي تكون أقل تكلفة وخسارة من زراعة القطن.

ويعدد إبراهيـم عمارة، أحد مزارعي محافظة الشرقية (شـرق الدلتا)، أسباب العـزوف عـن زراعـة المحصـول فـي محافظته التي كانت الأكثر إنتاجا له قبل سنوات، منها قلة الأيدي العاملة اللازمة لجنـي المحصول، مع عدم دعم الحكومة للتحـول إلـى الجنـي الآلـي، وتقلص مسـاحات الأراضي الصالحـة للزراعة، وغياب الدعم الحكومي الذي يؤثر خاصة على صغار المزارعين، هذا بالإضافة إلى انخفاض السعر العالمي للقطن.

وأضـاف، فـي تصريـح لـ"العرب"، أن المزارعيـن يتحمّلـون مصاريف نقل المحصـول إلى المجمّعـات التي يخزن بهـا وتكـون مرتفعـة، مع عـدم وجود سياسـة تسـويقية تتبناهـا الحكومة، وبالتالـي لا يحصل الفـلاح على نصف المقابل الـذي تتكلفه زراعة القطن، لافتا إلـى أن زراعـة القطن تراجعـت لصالح زراعة القمح والأرز والذرة.

ولفـت عمارة النظر إلـى أزمة أخرى تتعلق بغياب إشـراف مديريات الإرشاد الزراعي علـى المحاصيل في ظل أزمات متردية تعاني منهـا القطاعات المحلية التابعـة للحكومـة، وانعكـس ذلك على اسـتخدام بذور غير مطابقة لمواصفات أصنـاف القطن التي تتمتع بها مصر في محاولـة للبحـث عن أي منفـذ للأرباح، لأن بذور القطـن المتوافرة طويل التيلة تعطي إنتاجا منخفضا يزيد من خسـائر المزارعين.

وتنتج مصر حوالي عشرة أنواع من القطـن المزروع، من بيـن هذه الأصناف "الجيـزة 86" الـذي يعتبره التجـار قمّة القطن المصـري، لكن أصبح طول ألياف القطن أقصر مع مرور الوقت، ومنذ بداية العقد الماضي لم يعد هناك محصول من قطـن طويل التيلة بالجـودة التي يعرف بها، ولـم تعد مصر منافسـا قويا لدول تزرع نفس القطن مثل الولايات المتحدة والهند وبيرو والسودان. وفشلت الدولة فـي التوصـل إلـى مزيج هجيـن جديد واسـتثنائي. واسـتمر المزارعـون في زرع بعض الأنـواع القديمة، وانخفضت الجودة والحجم.

وبعـد تجميـع القطـن، يقسّـمه المصنّعون لتصنيفه وفقا لطول الألياف واللـون ومعاييـر الجـودة الأخرى من أجـل عرضه على المشـترين. وسـجلت جودة حصـاد القطن المصري انخفاضا لدرجة دفعت أصحاب الشركات الأجنبية التي تحصل علـى القطن لوقف زياراتها الدوريـة لمراكـز التصنيـف بمصـر، وبالنسـبة للعديـد من شـركات تصنيع الملابـس لـم يعـد المنتج مـن القطن المصري.

حاولـت مراكز بحـوث زراعة القطن فـي مصر إنقاذ البذور التـي لم تتضرّر بإعـادة زراعتهـا مـرارا، مـع تحديـد الخصائـص المطلوبـة، كـي تنجح في إحيائها بالكامل.

وأشـرفت الحكومـة المصرية على زراعـة البـذور المختارة فـي قريتين، وعندمـا أثبتت تلـك البـذور نجاحها، نشـروها في جميع أنحاء البلاد، ومثّل ذلك بداية لعـودة «الجيـزة 89»، واتفق المزارعـون في العـام 2017 على أن ذلك المحصول يشبه المحاصيل القديمة.

وقبل بدء موسـم الزراعـة في ربيع 2018، حددت الحكومة سعرا استرشاديا للقطن، والأسـعار الإرشـادية شـكل من أشـكال الدعـم غيـر الكامـل، أي تحث الحكومـة الشـركات على شـراء القطن بسعر محدد مسبقا وغير ملزم، وشجعت الأسـعار المزارعين ومع تحسّـن جودة البذور، زاد الإنتاج بنسبة 63 في المئة.

تحسن ولكن...

قبل الحصاد، تحسّـن طـول القطن الجديـد ولونه وقوتـه، وجاءت التقاريـر واعـدة وبلغـة متفائلـة، وتوقّعت أن يزيد التطـور مـن الطلب في السـوق ويضاعف أسـعار القطن المصري في الأسواق المحلية والدولية.

لكـن بعد حصاد القطـن، تجاهل التجار الأسعار الاسترشادية، فتراجعت أرباح المزارعيـن، ما جعل العديد منهم يتـرددون في الإقدام علـى زراعة القطن العـام الماضـي، وتقلصـت مسـاحة الأراضـي المخصصـة لزراعتـه إلـى النصف تقريبا.

وأكد وليد السـعدني، رئيس جمعية منتجـي القطن فـي مصر، أن مسـاحة محصول القطـن في العـام 2019 بلغت نحو 237 ألف فدان بما يقارب 1.5 مليون قنطـار قطـن، وهـذه النسـبة معرّضة للانخفاض العـام الحالـي لتتراوح ما بين 150 و200 ألف فـدان، وهناك نصف مليـون قنطار مازال موجـودا من العام الماضـي ولـم ينجـح المزارعـون في تسويقه بالداخل أو الخارج.

وأوضـح، فـي تصريـح لـ"العرب"، أن غياب الحمايـة الحكومية للمزارعين وخفـوت صوتهـم وعـدم الاسـتماع لمطالبهم تؤدي إلى عدم وجود مستقبل لزراعـة القطـن في مصر من الأسـاس. ويلتقـي ذلك مـع المتغيـرات المناخية التـي أدت لارتفاع درجـات الحرارة إلى مستويات غير مسبوقة خلال الفترة من شـهر إبريل وحتى أكتوبـر، وهو نفس توقيت زراعة القطن.

وبرأي السعدني، يعد تطوير صناعة الغزل والنسـيج في الداخل مقدمة نحو تشجيع المزارعين في ظل انعدام القدرة على المنافسـة الدولية مع وجود أنواع أكثر جودة، في وقـت يحتاج فيه القطن المصـري إلى سـنوات عـدة وخطوات تجريبية مختلفة لاستعادة جودته التي فقدهـا، ما يتطلـب فـي المقابل فرض رسـوم إضافية على القطن المسـتورد لتشجيع المنتج المحلي.

ويبلـغ حجـم اسـتهلاك المغـازل المحلية من الأقطان المستوردة حوالي 3 ملاييـن قنطار قطن، مقابـل 300 ألف قنطار حجم اسـتهلاك المغازل المحلية من الأقطـان المصرية، وهو أمر يصعّب من مهمـة الحكومة التي أعلنت قبل عام تقريبـا عن خطتهـا لتطوير الشـركات الحكوميـة العاملـة فـي قطـاع الغزل والنسيج.

ويتفق العديد من العاملين في مجال الغزل والنسـيج على أن إحيـاء زراعة القطن يتطلب وضع خطط طويلة المدى لتحسـين أوضـاع المزارعيـن وإعادة تشـغيل المصانع الحكومية العاملة في هذا المجال التي يبلغ عددها 21 شـركة أغلبها جرت تصفيتها نتيجة الخسـائر التـي مُنيـت بهـا علـى مـدار الأعوام الماضية في ظل انحسـار زراعة القطن التـي كانت تشـغل مسـاحة بلغت في سـتينات القرن الماضـي حوالي ثلاثة ملايين فدان.

قـال حسـين عبدالرحمـن، نقيـب الفلاحين المصريين، إن الحكومة عليها الشـروع في اتخاذ إجراءات تشـريعية لحماية القطن وتطبيـق عقوبات رادعة علـى المزارعين الذين يقومون بعمليات خلط للبـذور، وأخرى تحمي المحصول مـن التلـوث، وعليها فـي المقابل دور مـواز عبـر شـراء المحصول بأسـعار تحقق هامش ربح للفلاح بحسـب نص الدستور.

وتنـص المـادة 29 مـن الدسـتور المصري على أن "الزراعة مقوم أساسي للاقتصـاد الوطنـي، وتلتـزم الدولـة بحمايـة الرقعـة الزراعيـة وزيادتهـا وشـراء المحاصيـل الزراعيـة الأساسية بسـعر مناسب يحقـق هامـش ربـح للفلاح".

وأشار عبدالرحمن، لـ"العـرب"، إلى أن استعادة جودة القطن طويل التيلة أمر صعب للغايـة، لأن غالبية المصانـع المحليـة تعمل على شراء واستيراد القطن قصير التيلة الـذي يتوافق مع نوعيـة الآلات العاملة حاليـا، مـا يفـرز الحاجة إلـى جهود حكوميـة أكبـر علـى تشـجيع الصناعة عبر القطن المصـري، ما يتطلب تكثيف الأبحـاث المحليـة والدولية لتحسـين خواص القطن المصري، وإعادة الجودة المثالية له طبقا للمعايير القياسية.

> التحديات كبيرة أمام استرداد القطن المصري لمكانته العالمية، وهو أمر يتطلب إعادة نظر في كثير من السياسات والبحث عن صيغة تكاملية بين المزارع والحكومة والمصانع التي تتولى مهمة التصدير

الذهب الأبيض

لقـرون، كانت ضفـاف النيل موطنا للمـزارع المنتجـة للأرز وكذلـك القطن والقمـح، لكـن تسـبب نقـص الميـاه وتدهور التربة والتلوث في أزمة قوضت الزراعة في الدلتا.

وتلفت ياسمين السيد إلى أن زراعة القطن تتطلب اسـتخداما كثيفا للمياه، كمـا يعدّ مسـتقبل نموه فـي بلد جاف مثـل مصر غير مؤكّـد. وقد حذرت الأمم المتحـدة مـن نقـص المياه فـي مصر بحلول سـنة 2025 بسـبب تغير المناخ وتزايد عدد السكان.

وفقا لتقارير الأمـم المتحدة فإن 18 في المئة من المواد الفعّالة والكيميائية علـى مسـتوى العالـم توجـه لحماية النبات في محصول القطن

ويعني ذلك حاجـة المحصول إلى كميـات كبيرة مـن الأسـمدة ومبيدات مقاومـة الآفات التي ارتفعت أسـعارها بشـكل ملحوظ في مصر خلال السنوات الماضية، ما يقلص من عوائد المزارعين بشـكل كبيـر، لأن طرق الـري التقليدية المسـتخدمة في مصر تكون بحاجة إلى كميات كبيرة من الأسمدة.

وشـجعت الحكومـة المصرية على زراعـة القطن ارتكانا على فائض المياه الوفيـر الذي كان لديهـا منذ بناء خزان السـد العالي في جنوب مصر قبل عقود طويلة.

لكن الوضع يختلف اليوم، وسيكون توفيـر الميـاه تحديـا في السـنوات المقبلة، إذ طفت مشكلات تتعلق بزيادة شُـحّ المياه، حيث يتطلـب ري عدد من أشـجار القطـن تكفـي لصناعة قميص واحد نحو ألفي لتر مـن المياه العذبة، وتعد تلك مشكلة ستتفاقم في المستقبل فـي ظـل تعقد حـل أزمة سـد النهضة الإثيوبي، والذي يُؤثر اكتمال بنائه دون توافق على حصة مصر من مياه النيل.

لذلـك، تبـدو التحديـات متعاظمة ليسـترد القطـن المصـري مكانتـه العالمية، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في كثير مـن السياسـات، والبحث عن صيغة تكاملية بيـن المزارع والحكومة والمصانـع التي تتولى مهمة التصدير، وهـي عمليـة معقدة من الضـروري أن تتواكـب معها رؤى متطـورة لتتخطى العقبات المتراكمة.